مجلة أنثروبولوجيا ISSN: 2437-041X
مجلد: 08 عدد: 01 السنة: 2022 E-ISSN:2588-2325

تحديات صون وتوظيف التراث الثقافي غير المادي

Challenges of safeguarding and employing intangible cultural heritage

عفاف عبد الحفيظ محمد رحمة*، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية قسم الفولكلور،
afaf.rahma010@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/12/26 تاريخ القبول: 2022/05/29 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص:

تتعرض هذه الدراسة للتحديات التي تواجه صون وتوظيف التراث الثقافي غير المادي. من أبرز هذه التحديات هي طبيعة التراث الثقافي غير المادي نفسه، فهو تراث حي ومتغير ومتكيف. بينما تشكل المخاوف من ابتذاله وتشويهه وعزله عن سياقه بحيث يبدو في شكل منتجات تفتقر للأصالة وتنزع نحو الانتشار الرخيص أبرز التحديات التي تواجه توظيفه. اتبعت الدراسة منهج وصفى تحليلي يعتمد على عرض المعلومات وتحليلها للوصول الى نتائج عقلية محددة. أما عن محاور الدراسة فقد بدأت بتوضيح مفهوم التراث الثقافي غير المادي، وأهميته، والمهددات التي تواجهه، ومن ثم عرضت لسبل صونه وإحياءه وعرضت أخيرا للتحديات التي تواجه صونه وتوظيفه في النسق الاقتصادي. انتهت الدراسة الى أن التراث الثقافي غير المادي تراث حي تقتضي طبيعته التداعي لصونه وإبقاءه في حالة الحياة ضمن تطوره الطبيعي. كما انه يمكن أن يوظف في جملة من الأنشطة الاقتصادية كالسياحة تبعا لشروط محددة. وتضمنت الدراسة عددا من التوصيات التي تتعلق بصون واستثمار التراث الثقافي غير المادي.

الكلمات المفتاحية: التراث الثقافي غير المادي، الفولكلور، الصون، التوظيف، العولمة.

Abstract:

The safeguarding and employment of intangible cultural heritage (ICH) faces various challenges. One of the main among them is its nature, as it is a living, changing, and adaptive heritage. As for the most prominent challenges facing its employment, the fears that (ICH) will be trivialized or distorted products tending towards cheap dissemination. The approach followed by the study is a descriptive approach depends on the presentation and analysis of information to reach mental results. The axes of the study presented the concept of (ICH), its

* المؤلف المرسل

importance, the threats it faces, ways to preserve and revive it, then it presented the challenges facing its preservation and employment in the economic system. The study concluded that the (ICH) is a living heritage whose nature requires to keep it in the state of life within its natural development. It can also be employed in a number of economic activities such as (tourism) according to specific conditions. The study included a number of recommendations related to the preservation and employment of the (ICH).

Keywords : Intangible cultural heritage, folklore, preservation, employment, Globalization

مقدمة:

كان مصطلح (التراث الثقافي) فيما مضى يشير حصراً إلى المعالم المتبقية من الحضارات، لكن المصطلح تحوّل تدريجياً ليشمل فئات جديدة وليسلط الضوء بشكل خاص على التراث الثقافي غير المادي. ومن شأن إعادة الاعتبار للتراث غير المادي من أن يسهم في تحقيق توازن التراث العالمي، ويقدم سردا مغايرا للمفهوم السائد للتراث الثقافي، وبالتالي يكمل اتفاقية التراث العالمي لعام 1972. ولا يُصور التراث الثقافي غير المادي على أنه من مخلفات الماضي البائدة، ولكن كمجموعة من العمليات والممارسات الحيوية التي يتم إعادة ابتكارها وتجديدها باستمرار من قبل الأجيال الحالية. كما انه يمكن أن يسلط الضوء على الجماعات والمجتمعات المحلية ليس فقط كأوصياء على التراث وإنما كمبدعين له. ويركز على انه لا فولكلور بدون الشعب وأن المجتمعات تشكل تراثها الثقافي غير المادي بقدر ما يشكل التراث الثقافي غير المادي قيمها.

في هذا السياق تسعى الكثير من دول العالم الى إعادة الاعتبار للشأن الثقافي باعتباره مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، وإشاعة قيم العدالة والمساواة والتنوع، وترسيخ المحبة والأمن والاستقرار والتسامح والتعايش بين الشعوب، في مواجهة العنف وكل أنواع التطرف والصراعات المدمرة. واعتبار الثقافة عاملا محركا للإبداع والتنمية الاقتصادية وخلق الثروة. لكن محاولات صون التراث الثقافي غير المادي وتوظيفه تواجه تحديات كثيرة ودقيقة. أولها يتمثل في طبيعة التراث غير المادي نفسه والتي تجعل صونه عملية دقيقة تحتم إبقاءه في حالة الحياة ضمن تطوره الطبيعي وضمان استمرارا تطور مبدعيه وممارسيه وحملته تاريخيا واجتماعيا. كما تكمن أبرز تحديات توظيفه في المخاوف من أن يؤدى إنتاجه تجاريا الى تسليعه وإفراغه من مضامينه وقيمه؛ وجعله يبدو في شكل منتجات تفتقر للأصالة وتنزع نحو الانتشار الرخيص. الشيء الذي يمكن أن ينعكس سلبا عليه وعلى الثقافة التي أتى منها ويعبر عنها.

التراث الثقافي غير المادي:

يعد التراث الثقافي غير المادي جزءاً مهماً من تاريخ الشعوب وثقافتها. وهو الوعاء الذي تستمد منه عقيدتها وتقاليدها وقيمها ولغتها وأفكارها وممارساتها وأسلوب حياتها الذي يعبر عن ثقافتها وهويتها الوطنية، كما يعد جسر التواصل بين الأجيال. وإحدى الركائز الأساسية في عملية التنمية والتطوير والبناء. وهو المكون الأساس في صياغة الشخصية وبلورة الهوية الوطنية لكل شعب من الشعوب. وتعرّف اليونسكو التراث الثقافي غير المادي بأنه: الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات -وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية- التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة وبما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية (اليونسكو، 2003).

يعرف هذا التراث أيضا بالتراث الثقافي الحي، ويشمل الميادين الآتية: التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي، فنون وتقاليد أداء العروض، الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات، المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية. والتراث الثقافي غير المادي تتوارثه الأجيال مع إبداعه وتطويره باستمرار بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها وهو ينمى لديها الحساس بالهوية والشعور بالاستمرارية والتنمية المستدامة. وحماية هذا التراث يشجع ويغذى تنمية تعدد الثقافات والإبداع (اليونسكو، 2003). ويشتمل التراث الثقافي غير المادي على (التراث الشعبي) أو (الفولكلور) والذي يشكل بدوره جزءا من التراث العالمي للبشرية. وتعرف توصية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لسنة 1989 بشأن صون الثقافة التقليدية التراث الشعبي أو الفولكلور بانه: (إبداع نابع من مجتمع ثقافي وقائم على التقاليد التي تعبر عنه جماعة أو أفراد معترف بأنهم يصورون تطلعات المجتمع؛ وذلك بوصفه تعبيرا ملائما عن الذاتية الثقافية والاجتماعية لذلك المجتمع وتتناقل معاييره وقيمه شفاهيا أو عن طريق المحاكاة أو بطرق أخرى).

أهمية التراث الثقافي غير المادي:

يعبر التراث الثقافي غير المادي عن الهوية الثقافية للشعوب والأمم. وهو الخزانة التي تتسع لقيم الأمم ولغاتها وتقاليدها ومعتقداتها وأفكارها وممارساتها ومعارفها الشعبية وأساليب حياتها التي تعبر عن ثقافتها وهويتها الوطنية وهو المكون الأساس في صياغة الشخصية وبلورة الهوية الوطنية لكل شعب

من الشعوب. ولهذا السبب بالذات لم يكن غريبا أن يرتبط هذا النوع من التراث الثقافي بالحركات القومية وحركات الاستقلال وكل التيارات الفكرية التي جاهدت للتعبير عن هوية الشعوب. على سبيل المثال ارتبط التراث الثقافي غير المادي بالحركات القومية التي بدأت في الظهور في أوروبا في وقت مبكر من القرن السادس عشر. حينها تزامن أفول اللاتينية كلغة مقدسة مع ظهور وتأثير حركة الإصلاح الديني في أوروبا الغربية الشيء الذي ساهم في انتشار اللغات المحلية على نطاق واسع لأنها تبنت الطباعة واللغات المحلية كوسيلة لنشر أفكارها بين الجماهير.

وابتداء من القرن السابع عشر بدأ انهيار الإمبراطوريات الأوروبية الكبيرة. كما انهارت شرعية السلالات الملكية التي حكمت هذه الإمبراطوريات والتي كانت لا ترتبط بشعب أو مكان معين بقدر ما ترتبط ببعضها عبر أوروبا. ولا تتكلم لغة المكان بقدر ما تتكلم اللاتينية أو لغتها الأصلية التي قد لا تكون لها علاقة بالمكان الذي تحكمه والشعوب الخاضعة لها (اندرسون، 2009، 61). لقد تحقق الانتقال من الحق السلالي إلى الشرعية القومية بشكل انهيار بطيء مع تتالي الثورات وتقدم التنوير في أوروبا وصولاً الى أواخر القرن الثامن عشر؛ حيث بدأت الشعوب الأوربية رحلة البحث عن ذاتها بإعادة استكشاف تراثها الثقافي. فحفلت هذه الفترة بإعادة اكتشاف العادات والتقاليد الشعبية، فاحتفت بالعادات والتقاليد الوطنية لبعض شعوب الفلاحين الذين كانوا قد أصبحوا منسيين عبر التاريخ (هوبزبوم، 2013، 101).

وظهر منظرو القومية أمثال كانط (1804-1724م) وتلميذه يوهان غوتفيرد فون هيردر (1744-1803م) الذين نادوا بأفكار القومية، وبان كل أمة تتميز عن بقية الأمم بلغتها الخاصة وعاداتها وتقاليدها (اوزكيريملي، 2013، 41). وان كل قومية هي كيان عضوي مميز. وان الأمم يجب أن تُبنى على تقاليدها وأساطيرها (Dorson, 1972, 5). بل كان (يوتفريد هيردر) يعتقد أن كل دولة يمكنها أن تُسهم في تقدم البشرية من خلال تطوير أسسها الثقافية. وان على الأمم أن تتحول دائما الى ماضيها الفولكلوري لتجد الإيمان في نفسها والشجاعة لمواجهة المستقبل. وقد أثرت هذه الروح في التيار القومي لوسط وشرق أوروبا خلال القرن التاسع عشر، فمثلت القومية محاولة لإعادة رسم الحدود السياسية وفقا لحدود المجموعات العرقية(Dorson, Folklore in the Modern World, 1978,12-14) . ودعا (يوتفريد) أبناء بلده (المانيا) الى عدم التخلي عن تقاليدهم الأصيلة لصالح تقاليد الشعوب الأخرى. وطلب منهم أن يعتزوا بأساليب حياتهم الخاصة والموروثة من أسلافهم والاعتماد عليها لبناء مستقبل أمتهم.

لقد لفتت أفكار (يوتفريد) الاهتمام الى الشعر الشعبي والأغاني الشعبية الألمانية وأشكال أخرى من الإبداعات ذات الصلة مثل الأساطير والحكايات الخرافية والأعراف والتقاليد فنشطت حركة جمعها

وتحقيقها ودراستها. وأيقظت فلسفة (يوتفريد) وأعماله وجهوده اهتماما مباشرا بالفولكلور والتراث غير المادي ولفتت الانتباه الى قيمته التاريخية والوطنية وارتباطه المباشر بهوية الأمم ونمو وعيها الوطني. وفي حين الهمت فلسفته القوميين الألمان كانت أيضا أساسية لمعظم الحركات القومية الأوربية اللاحقة. حيث وجدت قبولا واسعا خاصة من قبل الجماعات العرقية في أوروبا الوسطى والشرقية (Wilson, 1973) حيث تجاوب الناس من عرقيات مختلفة مع أفكاره عن إحياء ماضيهم عبر إعادة النظر في فولكلورهم وتراثهم الشعبي.

بنفس القدر ارتبط الاهتمام بالتراث الثقافي غير المادي في الدول المستعمرة في آسيا وأفريقيا مع ظهور الحركات الشعبية التحررية التي ثارت على العبودية والاستعمار. وبحثت عن ذاتها فلم تجد غير الالتفات الى تراثها لتبرز شخصيتها وتؤكد قدراتها وطاقاتها. لقد تمكنت الأمم المستعمرة من تخطى الظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية والارتفاع عن الالتزامات والضروريات العادية المحدودة الى مجال القيم الإنسانية؛ منطلقة من كيان أصيل ومن الإحساس بروح القومية والرغبة في المحافظة على الذات وما فيها من عناصر الأصالة. بل لم يكن غريبا أن يعتنى الاستعمار نفسه بالتراث غير المادي للشعوب التي استعمرها في محاولة منه للتعرف على نفسيتها وذائقتها وأفكارها وعقائدها، ليتسرب الى كيانها وينسق أعماقها من الجذور (النهار، 2018، 414). فعملت المنظومة الكولونيالية في بداية هيمنتها على المستعمرات على تشجيع الدراسات والبحوث التي استكشفت التراث غير المادي للشعوب المستعمرة، ودفعت لهذه المهمة بعدد من الإداريين ورجال الدين ورجال الجيش، وبعض الانثروبولوجيين. وبالفعل وفرت هذه الدراسات معلومات للإدارات الاستعمارية بغرض استغلالها واستثمارها في التعرف على نفسية هذه الشعوب وعقائدها ليسهل على المستعمر انتقاء أفضل الاستراتيجيات الاستعمارية التي تتماشى نفسيتها وأنماط تفكيرها ومعتقداتها.

كل ذلك مما يؤكد على أن التراث الثقافي غير المادي وثيق الصلة بهوية الجماعة التي أنتجته وتمارسه. وهو يبرز القواسم المشتركة في الهوية للأفراد الّذين تجمعهم ثقافة أو لغة واحدة من خلال الممارسات الاجتماعية والطقوس والمعتقدات التي تجمعهم فتعزز من تلاحمهم الاجتماعي من خلال رسم ملامح الهوية المشتركة لهم. وتهتم الأمم بصون تراثها غير المادي تبعا لذلك لأنه المعبر عن هويتها في كل زمان ومكان. وتجتهد في الحفاظ عليه وصونه وإحياءه وإبداعه من جديد. والأمم حين تحيي هذا الإرث الحضاري وتحافظ على هذا التنوع الثقافي والإبداع البشري إنما تحافظ على هويتها وكيانها الثقافي والحضاري.

ويلعب التراث غير المادي دورا رئيسيا في المحافظة على التنوع الثقافي الإنساني في ظل ما تمثله العولمة من مخاطر على الخصوصيات الثقافية للجماعات والمجتمعات البشرية المختلفة. وتعنى (العولمة) في ابسط معانيها سيطرة وغلبة ثقافة وهيمنتها على الثقافات الأخرى عبر وسائل العلم والمعرفة والاتصال. بالتالي سيادة ثقافتها عبر تبني غيرها من الثقافات والأمم لعادات الأكل والحديث والملابس ونمط الحياة الخاص بها. فالعولمة اذن هي ظاهرة ثقافية تحاول تنميط الثقافة، وبالتالي القضاء على خصوصية وتفرد المجتمعات المحلية وهويتها الثقافية المميزة لها. وتتبدى المواجهة بين التراث الثقافي غير المادي والعولمة حين ندرك إن العولمة تهدد المعايير العالمية للتنوع الثقافي. وبينما يشكل التراث غير المادي حماية للهويات الثقافية فهو يحفظ التنوع الثقافي للبشرية، ويساعد بذلك في فهم اختلافات وطبيعة المجتمعات وطرائق عيشها وإدراكها للعالم. الشيء الذي يسهم في الحوار بين الثقافات ويشجع على الاحترام المتبادل لطرائق عيش الآخر في المجتمعات المحلية والإقليمية والعالمية. وبالتالي يكسب الناس الاحترام المتبادل. فالحفاظ على هذا التراث ونشره واستكناه مغازيه وأبعاده لدى شعب أو مجتمع يعنى بالتالي إمكانية بناء قدرات تمكن من الحوار مع الثقافات الأخرى المختلفة فالتراث الثقافي والحوار صنوان لا يفترقان (هياجنة، 2011، 18).

ويعد التراث الثقافي بصفة عامة وغير المادي بصفة خاصة مدخلا رئيسا من المداخل المهمة للتنمية الاقتصادية الشاملة، كونه أحد الموارد المستديمة التي يمكن إعادة توظيفها، واستثمارها بما يحقق عوائد مالية واقتصادية بصورة متوازنة ومستديمة. ويشتمل التراث الثّقافي غير المادي على جملة من الأنشطة الاقتصاديّة ذات القدرة الإنتاجية كالحرف التقليدية. ويمكن لهذه الأنشطة الاقتصادية أن توفر دخلا للأفراد والجماعات وتشكل مصدرا لرزقهم وتزيد من فرص العمل. وهي بذلك تحميهم من التّهميش الاقتصادي وتشكل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية على مستوى محلّي. وتدر الحرف اليدوية التقليدية الدخل على الحرفيين وعائلاتهم، كما تسهم أيضا في دعم أولئك الذين يشاركون في نقل المنتجات الحرفية وبيعها، أو في استخراج المواد الخام أو إنتاجها (اليونسكو، التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة ، 2008).

ومن ناحية أخري يشكل التراث الثقافي غير المادي جاذبا مهما من جواذب السياحة يمكن أن يعود بالفائدة الاقتصادية إذا ما تم استغلاله وتوظيفه بشكل سليم. وقد أصبح التراث الثقافي اليوم من المرتكزات الاقتصادية المهمة في العديد من الدول التي بدأت بالفعل في صون وتأهيل تراثها واستغلاله في تحسين أوضاعها الاقتصادية والرفع من مستوى دخلها وتنشيط سياحتها. وقد جعلت بعض الدول والأوربية منها على وجه الخصوص (مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا) من تراثها الثقافي أساسا قويا لبناء اقتصاد متميز خلق رواجا تجاريا بداخلها. وتستفيد السياحة في هذا السياق من العوائد الاقتصادية

للتراث. وفي المقابل فإن عائدات السياحة يمكن أن تسهم في تمويل أعمال حماية وصون التراث، وتثقيف المجتمعات المحلية بأهميته ، ودعم السياسات الهادفة الى حفظه وصونه وإدارته. ويمكن لتوظيف التراث الثقافي غير المادي في الأنشطة السياحية أن يدر الدخل، ويستحدث فرص العمل ويعمل على تنمية الشعور بالاعتزاز لدى الجماعات المحلية في الوقت ذاته. شريطة توظيفه بمراعاة مبادئ المسؤولية واحترام المبادئ الأخلاقية تجاه هذا التراث الحي والمجتمعات المحلية صاحبة التراث المعني (اليونسكو، التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة ، 2008).

مهددات التراث الثقافي غير المادي:

(1) عمليات العولمة والممارسة الخاطئة لها: تمثل العولمة بمظاهرها المختلفة، أبرز المهددات التي تهدد التراث الثقافي غير المادي بالزوال والاندثار. لقد شكل تداخل الثقافات وتلاقحها إحدى سمات الحضارة الإنسانية عبر التاريخ. لكن هذا التداخل كان يتم في الماضي بشكل تلقائي وطبيعي. وتنوعت آلياته ووسائله سواء من خلال المعايشة والاحتكاك أو النزاعات والحروب أو التجارة أو الترجمة أو التزاوج أو عقد التحالفات الى اخره. لكن العولمة هي نوع اخر من التداخل والذي يتم بشكل أكبر واشمل. وهو تداخل يقوم بشكل عام على هيمنة الثقافات الغربية (في ظل ثورة المعلومات) على سوق المعلومات من خلال البث التلفزيوني أو وكالات الأنباء، بشكل يؤدي إلى تكريس استراتيجية ثقافية تهدف إلى اختراق الثقافات الأخرى وإخضاعها لمعاييرها. وبالتالي تنميط المجتمعات وإعادة تشكيل حياتها الاجتماعية على النمط الغربي والأمريكي تحديدا. ويحمل هذا التداخل في ثناياه تحديات جسيمة على الهوية والشخصية الوطنية والثقافة المحلية والوطنية، بما يتضمن تخلي الإنسان عن مرجعيته وانتمائه وولائه، وبالتالي الاغتراب النفسي والروحي عن تاريخه وموروثه الحضاري. فالعولمة الثقافية تقتضي التحكم بآليات التفكير وتتطلع إلى التماثل الثقافي، وهو ما يعتبره العديد من الباحثين اغتصابا للهوية (الجابري، 1997، 147). ومهما صغرت العناصر التي يجرى خسارتها جراء هذا التنميط فان ذلك يؤدى الى إفقار تدريجي للأفكار والمعارف واللغات في المجتمعات البشرية جراء الهيمنة التي تمارسها الثقافات على بعضها. حيث تسعى العولمة الثقافية لخلق نماذج ثقافية نمطية لا وجود في تضاعيفها لقيم التنوع الثقافي بل الدعوة الى الغاء هذا التنوع الثقافي للبشرية ولو بشكل غير مباشر بهدف توحيد مختلف الشعوب وهوياتهم الثقافية في أنماط محددة من سبل التفكير وإدراك العالم (معلا، 2017، 4).

ومن الجانب الآخر يعمل انسياب عناصر التراث الثقافي غير المادي ذات الهوية المشتركة، كالقصص والحكايات والفنون المؤداة، على الإبقاء من قيم الجماعة لدى الأجيال المنتسبة إليها. فتحفظ بالتالي ذلك الخط المشترك والتاريخي للتعبير عن الهوية الحقيقية. فالربط بين الهوية والتراث يؤسس لإلهام هوية محددة، ويخدم تراثا بعينه ضمن بنية اجتماعية قوية، حيث يظهر جوهر هذه العلاقة من

خلال العلاقة المشتركة والمتبادلة بين الأفراد (هياجنة، 2013، 110). وهكذا يصبح التراث الثقافي غير المادي بالتالي هو آلية الشعوب لمقاومة التكيف والتذويب الثقافي الذي تسعى اليه العولمة.

إن مقدرات العولمة، وانفتاح الحدود الثقافية بين الشعوب، واستخدام الوسائل التقنية الحديثة في التواصل والاتصال استدعت اتخاذ إجراءات إزاء ذوبان ثقافات في غيرها، وفرض نماذج ثقافية معينة على الآخرين. إضافة الي مختلف التهديدات التي تنظر اليها المجتمعات البشرية بارتياب كونها تؤثر في نقل المعارف وتوارثها في إطار خصوصياتها. إن التراث الثقافي غير المادي ما يزال حيا ومعاصرا لكن الخوف يكمن في أن هذا التراث الثقافي غير المادي ذو الطبيعة الهشة مهدد بالاندثار بسبب مهددات كثيرة تمثل (العولمة) أحد وجوهها وهو ما يجعل من صونه مسألة ملحة للغاية يجب أن توليها الأمم أهمية بالغة.

(2) عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي غير المسبوقة للمجتمعات البشرية.

على الرغم من طابعه الحي وقدرته على التكيف مع المتغيرات فإن التّراث الثقافي غير المادي مهدد بالاندثار بفعل تبدل الأوضاع الاجتماعية والثقافية والتغيرات الاقتصادية والبيئية. يعيش العالم في وقتنا الراهن العديد من عمليات التحول الاجتماعي والثقافي والبيئي غير المسبوقة. ومن هذه التطورات والتغيرات نذكر الغزو الثقافي، والحروب، والجفاف، والهجرة، والتوسع الحضري السريع، ومشاريع التنمية والتصنيع. فكل هذه التغييرات والتحولات تعرض التراث غير المادي لأخطار الإهمال والتشويه والتدهور والزوال، وتؤثر على ديمومته وبقاءه وحياته. ويعتبر اندثار التراث غير المادي من خلال زوال ممارسته من أخطر المهددات التي تحيط به. ففي ظل الغزو الثقافي وما استحدثه من القيم التي تحاول أن تكون بديلا عن الثقافات الأصيلة، تتدهور القيم الإنسانية والأعراف الاجتماعية بشكل أسرع من أي وقت مضى. وتتأثر الممارسات الاجتماعيّة والطقوس والاحتفالات سلبا بالتحولات الاجتماعية، من قبيل النزاعات والهجرة وتنامي النزعة الفردية التي تحول دون المشاركة الواسعة والمجتمعية فيها.

(3) قلة الوعي بأهميته والتي نتج عنها الكثير من المهددات.

إضافة الى ذلك فان من مهددات التراث الثقافي غير المادي قلة الوعي بأهميته وبارتباطه المباشر بالهوية الوطنية وحماية التعددية الثقافية للمجتمعات؛ وكونه يشكل الدرع الواقي في مواجهة عمليات التذويب الثقافي والعولمة. وقد نتج عن قصور الوعي بأهمية التراث الثقافي غير المادي سلسلة من المشاكل والمهددات منها: إهمال الكثير من صنوفه وفروعه، وإمكانية تعرضها للضياع والتدمير وفي أحايين أخرى للتشويه والتحريف، إضافة الى أخطار الزوال والاندثار. ومن هذه المهددات قلة الموارد اللازمة لصونه وحمايته، وقلة الكوادر المؤهلة لأعمال صون التراث بطرق علمية أكاديمية، وغياب الغطاء الإداري

والقانوني لأعمال حصر وصون هذا التراث، وتهديد الفضاء الثقافي الحاضن له، وتناقص ممارسيه بقلة ممارسته أو برحيل حامليه، والاستسلام غير المشروط لعمليات التغير الاجتماعي والعولمة بدون وعي. وبالنظر إلى التحولات التي تطرأ على العالم الذي أصبح يتغير بصورة سريعة، تبرز أهمية حماية هذا التراث الثقافي غير المادي وصونه ونقله وإحياءه وتوظيفه باعتباره شريكا أساسيا في التنمية المستدامة، وإدماجه في الاقتصاد الوطني والاستفادة منه في كثير من المجالات.

سبل صون ونقل وإحياء التراث الثقافي غير المادي:

باتت الكثير من أشكال التعبير ومظاهر التراث الثقافي غير المادي مهددة ومعرضة للخطر جراء العولمة ونقص الدعم والتقدير والتفاهم. ولا شك أن الحفاظ على هذا التراث ونقله إلى الأجيال القادمة أمر يقويه ويبقيه على قيد الحياة، ويسمح له في الوقت ذاته بالتغير والتكيف. ومن أجل الإبقاء على التراث غير المادي حياً، يجب أن يظل جزءا لا يتجزأ من ثقافة ما، وأن يُمارس ويُعلّم بانتظام في المجتمعات المحلية وبين الأجيال. ويعني صون التراث الثقافي غير المادي الحفاظ على طابعه الحي وعلى قيمته ووظيفته كما يعني الحرص على بقاءه جزءاً فعالاً في حياة أجيال اليوم ونقله إلى الأجيال المقبلة.

ومن وسائل نقل وإحياء التراث الثقافي غير المادي إدراجه في النظام التعليمي والإعلام والتوعية بأهميته داخل المجتمعات المحلية. إضافة الى تنمية وتشجيع الثقافة الوطنية والفنون والتراث الشعبي. وخلق طقوس ثقافية كالفعاليات الدائمة أو الموسمية تسهم في نقل وإحياء التراث الثقافي غير المادي. ودعم حامليه في مجتمعاتهم والاستجابة للاتفاقيات الدولية الرامية الى صونه والمحافظة عليه. ويلعب التعليم الرسمي وغير الرسمي دورا فاعلا وبأبعاد مختلفة في الإفادة منه في دعم الهوية الوطنية وربط المجتمعات بقيمها وعاداتها الموروثة من جهة، وفي بث الوعي بالتراث غير المادي وأهمية صونه من جهة أخري. فعلى سبيل المثال عند إدراج القصص الشعبية في التعليم تلعب هذه العناصر التراثية دورا هاما في نمو الطفل واكتمال وعيه وشعوره بهويته وقيم مجتمعه. كما يمكن للأطفال من خلال تجربة القصص الشعبية لشعوب أخري، اكتشاف رؤى قيمة حول القيم والمعتقدات والممارسات الثقافية للشعوب الأخرى. فعندما يتعلم الأطفال عن التقاليد الثقافية المتنوعة، فإنهم لا يوسعون نظرتهم للعالم فحسب، بل يطورون أيضًا تقديرا أكبر لتراث أوطانهم وعائلاتهم. ولذلك فمن الأهمية تضمين المناهج المدرسية بعض العناصر التراثية أو تصميم مناهج مخصصة للتراث، والعمل على أن تتضمن الأنشطة المدرسية إقامة معارض التراث أو إقامة الفعاليات الثقافية المتعلقة بالتراث. فكل ذلك مما يضمن استمرار التقاليد الثقافية، وان يظل التراث غير المادي حيويا وفاعلا في مجتمعه.

ويلعب الإعلام أيضا دورا هاما في عملية صون ونقل وإحياء التراث غير المادي باعتبار الإعلام عصب المجتمع وهو مرآة لما يدور فيه من أنشطة، وما يحمله من ثقافة وتراث. ويتم ذلك عبر بث البرامج التراثية والتي تعرض عناصر التراث وتبين أهميتها وتشرح أبعادها وتبين مكنوناتها وعلاقتها بالهوية الثقافية والوطنية للشعب. ويساعد الإعلام الثقافي على وجه الخصوص في إبراز الجوانب الإيجابية للتراث وتزويد الشعوب بالثقافة القومية والعالمية من خلال حجم الخدمات الثقافية التي يقدمها في أشكال تعبيرية مختلفة وفقا لتقنيات خاصة. ويُعّرف الإعلام الثقافي بأنه الإعلام الذي يعمل على شيوع المعرفة بين مختلف قطاعات المجتمع بدءا بالموروث الثقافي له، كما يشق طريقا للثقافة المحلية ومحاولة توسيع نطاقها لتحتك بثقافات أخرى. وبالدرجة الأكبر فالإعلام الثقافي هو الإعلام الذي يحافظ على الهوية من خلال دعوته للأصالة (عواج ، 2019، 50).

وتلعب التوعية بأهمية التراث الثقافي غير المادي دورا كبيرا في إنجاح الجهود الرامية الى صونه وإحياءه. ويتم ذلك عبر التوعية بقيمة عناصر التراث الثقافي غير المادي في المجتمعات المحلية، وبث مشاعر الوجود والوحدة، وتقوية المشاعر الجماعية والروح الوطنية، واحترام الاختلافات الثقافية بين طبقات المجتمع الواحد، والعمل على احترام التنوع الإنساني وجعل المجتمع أكثر اعتزازا بتنوعه وتراثه. إضافة إلى التشجيع على إنشاء مؤسسات مجتمعية تعزز صون التراث وتتخذ خطوات لصونه. ودعم الممارسين من ذوي الخبرة لنقل المعارف والمهارات والقيم. إلى جانب تأمين التدريب والتعليم للشباب. وتشجيع المسابقات التقليدية. وتأمين التمويل لمشاريع الصون والظروف المواتية للاستمرار في عملية النقل والممارسة. ورصد آثار تدابير الصون وأنشطة التنمية على استدامة العناصر. وتنفيذ أنشطة تصحيحية في حال بروز مخاطر جديدة تهدد استدامة العناصر.

ومن وسائل صون ونقل التراث الثقافي غير المادي تنمية الثقافة الوطنية والفنون والتراث الشعبي، والدعوة للمحافظة على الموروث الثقافي ونشره والتعريف به بروح من التسامح، على وجه الخصوص في المجتمعات ذات التعددية العرقية والثقافية. ويتضمن ذلك تشجيع الفنون التعبيرية مثل الفن التشكيلي، والدراما والمسرح التي تستلهم التراث، وتشجيع مؤسساتها وأفرادها بإتاحة الفرص لتقديم إبداعاتهم ودعمها وتسويقها.

ومن وسائل صون ونقل وإحياء التراث الثقافي غير المادي دعم الكبار من حملة التراث الثقافي في مجتمعاتهم ليكونوا معلمين ومدربين. وضرورة الاهتمام بالرموز الثقافية، وتقوية العلاقة بين المجتمعات وبين المؤسسات العاملة في مجال التراث والتي يقع على عاتقها مهمة إدارة الحوارات حول الأهمية

الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتراث غير المادي. وتشجيع وسائل صونه وحفظه، وبث الشعور بالفخر به (عبد المجيد و بوربعين، 2018، 141).

أخيرا فان من وسائل صون التراث الثقافي غير المادي الاستجابة للاتفاقيات الدولية التي تهدف الى صون هذا التراث ونقله وإحياءه. وقد أولت الدول والمجتمعات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال التراث الثقافي في العقود القريبة الفائتة أهمية قصوى لصون التراث الثقافي بشقيه المادي وغير المادي. وطورت سلسلة من المواثيق والصكوك والدساتير الوطنية التي تشتمل شروطا وسياسات اجتماعية وسلوكية تقوم على إدارة العلاقة التبادلية بين الإنسان والتراث. كما سعى المجتمع الدولي إلى وضع الأسس والقواعد القانونية والتي تشكل الإطار القانوني الدولي الخاص بحماية التراث الثقافي العالمي. وذلك من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية الممتلكات الثقافية العالمية الإنسانية سواء في زمن الحرب، أو السلم. واتخذت اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) خطوات جادة وحثيثة من أجل الاعتراف بحقيقة أن التراث حق مكتسب للفرد يتصل بكرامته وشرفه وهويته، ويعمق اندماجه في المجتمع الذي ينتمي إليه (هياجنة، 2013، 108). ومن اهم هذه المعاهدات والاتفاقيات التي صاغتها (اليونسكو) وسعت عبرها لصون وحماية التراث الثقافي: اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح لسنة 1954، اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972، اتفاقية حول تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005م، اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي 2003م والتي تعتبر أول وثيقة دولية تضع إطارا قانونيا وإداريا وماليا لصون التراث الثقافي غير المادي.

تهدف اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي 2003م الى صون التراث الثقافي غير المادي وضمان بقاءه وتفعيله ونشره المستمر بين الجماعات والمجموعات. كما تعد هذه الاتفاقية بمثابة أداة لزيادة الوعي بشأن صون التراث الثقافي غير المادي من اجل تبادله والاحتفاء به، والتشجيع على الحوار بين الثقافات وعلى احترام التنوع الثقافي (دي توليدو، 2013، 23). وقد دعت اليونسكو من خلال هذ الاتفاقية الدول الأعضاء الى صون ما تمتلكه من تراث غير مادي بعد أن تقوم بتعريفه وتحديده بمشاركة الجماعات والمجموعات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة (الفيل ، 2018، 552). وضعت بنودها للعمل على إيجاد السبل المثلى لإرشاد المجتمع الدولي وحثه واستنهاض طاقاته من اجل خلق البرامج، ووضع الاستراتيجيات، وتوعية المجتمعات والجماعات والأفراد الحاملة للتراث بضرورة التعريف بتراثها. وذلك لما لهذا التراث من أهمية في التعريف بهوية الشعوب وتحفيز الحوار الثقافي والتنمية المستدامة وتشجيع الإبداع البشرى والتنوع الثقافي وازدهار المجموعات والجماعات المالكة للتراث. وقد أوضحت اليونسكو أن الهدف من هذه الاتفاقية ليس حماية التراث الثقافي غير المادي بل القصد منها هو صون هذا التراث

فالحماية تعنى بناء حواجز حول شكل معين من أشكال التعبير وعزله عن سياقه وماضيه والحد من وظيفته أو قيمته الاجتماعية أما الصون فيشمل الحفاظ على طابعه الحي وعلى قيمته ووظيفته (معلا، 2017، 1).

تحديات صون وتوظيف التراث الثقافي غير المادي:

من أبرز تحديات صون التراث الثقافي غير المادي هو طبيعته نفسها. فالتراث الثقافي غير المادي هشّ وسريع الاندثار، وعمره رهين أعمار حملَته إذا لم يجد الوسيلة المثلى لتوثيقه وتمريره الى الأجيال القادمة. إضافة الى ذلك فان من صفاته انه يتغير ويتكيف. فهو ينتقل من مكان إلى مكان بانتقال حملته، وهو يتكيف مع البيئات الجديدة. ويظل حيا طالما كانت له حوجه نفسية أو روحية أو اجتماعية في نفوس الجماعة التي تمارسه، فاذا انتفت الحاجة اليه انحسر واندثر وأصبح جزءا من الماضي. وهو يختلف عن التراث المادي في انه تراث لا يمكن تتبع أصوله التاريخية، لأنه يحيا بالامتلاك المستمر والانتقال الدؤوب عبر الأجيال فتغيره المستمر واحد من خصائصه (هياجنة ، 2013، 111).

شكلت هذه الطبيعة المتغيرة في نفسها تحديا في عملية تحديد وصون التراث الثقافي غير المادي حيث يكمن التحدي في كيفية صون وإدارة تراث يتغير باستمرار ويشكل جزءا لا يتجزأ من الثقافة الحية دون تجميده أو تهميشه. وتبعا لهذه الطبيعة المتغيرة باستمرار قد تغدو بعض أشكال التراث الثقافي غير المادي غير ذات أهمية في نظر الجماعة ذاتها في ظروف معينة. لذلك، ما من توافق سهل على ما الذي يشكّل التراث في سياق محدّد. ويدرك العاملون في مجال حفظ التراث على وجه الخصوص وبشكل متزايد أنّه ليس من الكافي إدارة التراث غير المادي بمعزل عن الناس الذي همّ (ملاّك) هذا التراث ومنتجوه. وكآلية في مواجهة هذه الطبيعة المتغيرة باستمرار فقد ركزت إجراءات الحصر والصون تبعا لاتفاقية 2003م على انه ينبغي أن يصان فقط التراث الثقافي غير المادي الذي تعتبره الجماعات جزءا من تراثها ويوفر لها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها (اليونسكو، تحديد وحصر التراث الثقافي غير المادي، بدون تاريخ). ولا بد من الانتباه الى أن الحماية غير الحكيمة أو التدخل غير الواعي لصون هذا التراث، يمكن أن تحول هذا التراث المتجدد والمتفاعل مع البيئة والمجتمع إلى تراث جامد وغير دينامي. مما يؤدي إلى فقده ألوانا جديدة مع مرور الزمن، فتضعف إمكانية اتصاله بالجماعات والأفراد. ومن ناحية أخرى، فإن عملية تجديد قوائم الحصر في الدول المعنية وإضافة عناصر لم تكن معروفة أو مسجلة مسبقا فيها، يجدر أن تبقى فاعلة ودائمة. فليس من المعقول أن نعلق قائمة الجرد والحصر التي تمثل مجتمعا أو مجموعة باعتبار أننا استوفينا كل العناصر التراثية لديها، فعمليتا الحصر والجرد لا بد أن تبقيا فاعلتين، بإشراك أصحاب تلك العناصر الثقافية وصانعي القرار (هياجنة ، 2013، 12-13).

لقد أنتجت طبيعة التراث الثقافي غير المادي المتغيرة أيضا صعوبة في وضع توصيفات محددة عند صياغة القوانين المنظمة لتحديده وصونه. وقد طرح الباحثون على المستوى القانوني بعض

الإشكالات ذات الصلة بطبيعة التراث المادي، إذ يحتاج القانون عادة لتوصيفات دقيقة للكيانات التي يعمل على تنظيمها بواسطة القاعدة القانونية الاختصاصية. فالصون يقتضي الثبات على الحالة فيما يمكن لعناصر التراث الثقافي غير المادي أن تتغير في تركيبتها مع الزمن، فالتغيير والتجدد المستمر هي من صفات التراث الثقافي غير المادي خصوصا أن عناصره كثيرة ويمكن أن تختفي وتزول ويظهر غيرها تبعا لظروف معينة. وأشارت دراسة معلا 2017م الى أن العناية أو الصون لا يعنيان دقة المصطلح وما يرمى اليه في خصوصية المعنى بقدر ما يعنيان إيجاد البيئة المناسبة للتراث الثقافي غير المادي للاستمرار في الحياة بواسطة الصون السليم والمناسب. وهكذا أيضا يُفهم التعاون الدولي من اجل صون عناصر التراث الثقافي غير المادي بخلق الظروف المناسبة للإبداع والمبدعين من حملة التراث لتطوير تراثهم غير المادي. إضافة الى إن القانون ينص بشكل كاف على تامين الحماية الدائمة والمناسبة للتراث الثقافي غير المادي رغم الطبيعة الهشة والمتغيرة باستمرار (معلا، 2017، 8). وبشكل عام تفرض هذه التحديات وغيرها أن تتضمن إجراءات صون التراث الثقافي غير المادي كثيراً من المتابعة والجهد، ومنهجية واضحة قوامها تحديد الأولويات وتأطير وضبط الأعمال والأنشطة ذات العلاقة قانونيا وإداريا وماليا وتقنيا، لضمان أوفر فرص النجاح لتوثيق التراث الثقافي غير المادي وصونه (العبيدي، 2018، 84).

من جهة أخري يواجه توظيف التراث الثقافي غير المادي في النسق الاقتصادي العديد من التحديات. فبينما أصبح التراث الثقافي في عالمنا الراهن يحتل قلب التنمية المجتمعية، فانه يواجه من جهة أخرى تحديات جمة تستهدف ديمومته وبقاءه. أن هذه التحديات التي تهدد التراث الثقافي غير المادي يمكن مواجهتها (من بين حلول أخرى) من خلال ابتكار منظومة ثقافية متكاملة، تركز على أهمية التراث غير المادي، وتعيد تقديمه من جديد بصورة عصرية. وذلك من خلال توظيفه بطريقة تخدم الأهداف التنموية والثقافية والاقتصادية المستقبلية. ويمكن أن يتم ذلك عبر سبر أغوار هذا التراث، والغوص في مضامينه بطريقة صحيحة، ومن ثم تجديده وتطويره واستثماره؛ وتحويله إلي منتج ثقافي اقتصادي مع اتخاذ التدابير التي تضمن إحياءه ونقله وعدم الإضرار به وعدم فصله عن سياقه الاجتماعي الذي يضمن له الديمومة والبقاء. وتلعب السياحة دورا هاما في هذا السياق كونها تجمع بين مبادرات تستهدف الربح وبين الترويج لحوار الثقافات (اليونسكو، التقرير العالمي فى للاستثمار فى التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، 2001).

لقد أبدى الكثير من المشتغلين بالفولكلور والتراث الشعبي التحفظات في هذا السياق على توظيف الموروث من الصناعات التقليدية أو العروض الأدائية في مجال السياحة (يحي وآخرون 2017م، هياجنة 2013م، العراقي 2015م). وشكلت قضية (الإنتاج التجاري) لعناصر التراث أساس هذه المخاوف. وذلك في ضوء إن الإنتاج التجاري لعناصر التراث يمكن أن يؤدى لفصل التراث عن سياقه ويفقره. وهو الشيء الذى أشار اليه التقرير العالمي للاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات

الصادر عن اليونسكو 2001م والذى أشار الى إن "العمل الحرفي الذي يبقى مخلصا لتقاليده يجسد شكلا فلسفيا تتميز به الثقافة التي يأتي منها، بينما يمكن للإنتاج الكبير أن يفقر العمل الحرفي بقطع صلته بجذوره الإبداعية"، و اقر التقرير بان العلاقة بين (الفنون الحرفية) و(السياحة) تكشف وبشكل مستمر عن التوتر بين (الأصالة) و(النزعة التجارية) (اليونسكو، اتقرير العالمي فى للاستثمار فى التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، 2001). كما شكلت قضية توظيف عروض الموسيقى والرقص التقليدي في السياحة جانبا من هذه المخاوف. إذ خشي الباحثون في مجال التراث أن يؤدي أداء هذه الأشكال التقليدية في سياقات مصنوعة الى فصلها عن بيئاتها الثقافية والاجتماعية. كما خشوا أن تفرغ هذه الأشكال الفولكلورية من مضامينها ومعانيها إذا ما تحول أداءها الى (مهنة) مع غياب الأسس العلمية التي تحكم ممارستها.

ويبرز في هذه المساحة مصطلح (الاقتصاد الإبداعي) والذي بدأ الترويج له رائد الإعلام البريطاني (جون هوكينز) عندما أصدر كتابه الاقتصاد الإبداعي Creative Economy في عام 2001. وأطلق هذا المصطلح على 15 نشاطًا تشمل مجالات متنوعة، تبدأ بالفنون، وتمتد لتشمل مجالات العلم والتكنولوجيا. وارتبط بهذا المفهوم أيضا مصطلح (الصناعات الإبداعية) والتي عرفت بانها بأنها تلك السلع والخدمات التي تستخدم الإبداع ورأس المال الفكري كمدخلات أولية، وتشمل على أربع مجموعات، هي: التراث، والفنون، ووسائل الإعلام، والإبداعات الوظيفية. واكتسب مصطلح (الصناعات الإبداعية) زخما كبيرا مع دراسات لاحقة مثل دراسة الاستشاري البريطاني (تشارلز لاندرى) عن المدينة المبدعة Creative City وصدور أعمال رائد الدراسات الحضرية (ريتشارد فلوريدا) عن الطبقة المبدعة، وصدور كتاب الأسترالي (جون هارتلى) Creative Industries - How to Produce Culture in the World of Technology and Globalization، الصناعات الإبداعية: كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة) والذي صدر في العام 2007م (الحايس و عبد العزيز، 2017، 20). لكن الانطلاقة الحقيقية للمصطلح سواء على مستوى الانتشار أو التطبيق والممارسة جاءت مع صدور ثلاث تقارير خلال الفترة بين 2008-2010م عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية. أكدت هذه التقارير كل على حدة أن الاقتصاد الإبداعي أصبح من أكثر قطاعات الاقتصادات نموا في العالم، وانه يتميز بقدرته العالية في إحداث التحولات وتوليد الدخل وخلق فرص العمل وزيادة عائدات التصدير. وشهدت (الصناعات الإبداعية) تطورا ملحوظا بين العام 2001م والى العام 2011م الذي شهد زيادة ملحوظة في حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات الإبداعية، فحققت 624 بليون دولار بمعدل سنوي مقداره 8.8% الأمر الذي جعل (الاقتصاد الإبداعي) حاضرا بقوة في مشهد الاقتصاد العالمي (العراقي، 2015، 84).

مع الاتساع في استخدام المصطلح أثيرت تساؤلات عن حول مدى التزامه بالتعبير عن قيم التراث الثقافي، وهل هو محاولة لتوظيف التراث أم لاتخاذه (سلعة). أوضحت دراسة (العراقي 2015م) على سبيل المثال إن دخول التراث في دائرة الاقتصاد الإبداعي يمكن أن يعني فك الارتباط ما بين الإنسان وتراثه وتحويل التراث إلى (سلعة) تنطبق عليها نظريات التحليل الاقتصادي. وأوضحت الدراسة إن هذا الموقف يستند إلى قرائن مترابطة أهمها إن هذا الاقتصاد يأتي متسقا مع الأفكار الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحداثة والتي تسعى إلى تحويل كل الأشياء إلى (سلع) بما فيها التراث. فتطبق عليها أساليب التحليل الاقتصادي المعروفة دونما نظر لخصوصية التراث. إضافة الى ذلك فان اهم خصائص التراث الثقافي وخاصة الشفهي هي كونه ملكية جماعية لكل الأجيال يتعارض ومفاهيم الاقتصاد الإبداعي التي تقوم على نظرية (المنفعة). إذ أشار الاقتصاد الإبداعي الى طبقة معينة سماها (الطبقة المبدعة) واعتبرها هي المعنية بإنتاج التراث الثقافي وتسويقه، وألغى بذلك دور المجتمع صاحب التراث. وتشير دراسة (العراقي) الي إن مفهوم (الطبقة المبدعة) قد أكد على المخاوف التي أثيرت آنفا وأتى شاهدا اخر على فك الارتباط بين المجتمع وتراثه. إذ أن هذه (الطبقة المبدعة) يمكن أن تستخدم كل مناهج إدارة الأعمال ومهاراتها التي تتيح لها تحويل المنتج التراثي الى (سلعة) لتزيد من حجم عائداتها. حينها ستتغير طبيعة العلاقة بين التراث والمجتمع المحلى الذي أنتجه فيصبح المجتمع المحلى مجرد حارس لهذه المواد الأولية (العراقي، 2015، 81-87).

وبالمثل أشارت دراسة (هياجنة 2013م) الى إن الحرف التّقليديّة تتضرر عند إنتاجها بشكل تجارى لغرض المساهمة في السياحة. وأوضح إن هذا التسليع الذي يمكن أن يوفر هذه المنتجات بتكلفة أقل وبكمية أكبر قد يفرغها من روح الإبداع فيها، ومن علاقتها ببيئتها وسياقها الثقافي الذي نشأت فيه. وأشارت دراسة (هياجنة) الى أن الخطر يكمن في تحويل أشكال التعبير الثقافي الى (سلع)، وفى إحلال مفهوم الثقافة العالمية محل تنوع أشكال التعبير الثقافي الإنساني. وأوضحت الدراسة المشار اليها من ناحية أخرى إن (تسليع) التراث يمكن أن يؤثر على حفظه وانتقاله عبر الأجيال. ذلك لان عمليات النقل الإيجابي لعناصر التراث الثقافي غير المادي مثل الحرف تجد طريقها عادة في سياق تركيبة اجتماعية قوية ومحددة المعالم كانتقال الحرفة من الجد الى الأب ثم الى الابن. ولذلك فان محاولة توظيف تلك العناصر لأغراض الكسب المادي في السياحة قد تضعف هذا الأساس الاجتماعي للنقل. وهكذا ففي حين يعتقد البعض إن السياحة قد تدعم البواعث الاقتصادية للتراث الثقافي ونقله إلا أنها قد تقدم في حالات معينة أسبابا وبواعث خاطئة للأطراف المعنية في هذه الحرفة أو تلك. ولفت (هياجنة) الأنظار الي السياحة يمكن أن تحول تلك العناصر التراثية الى مجرد سلعة للاستهلاك وإرضاء الزوار وتتسبب في إفراغها من روحها التي استمدتها عبر الزمن بدفق قد ينقطع إذا تم تحويلها الى مصدر رزق وحسب (هياجنة ، 2013، 116-117).

أثيرت نفس التحفظات في مجال العروض الفولكلورية والتي حاولت توظيف أشكال التراث غير المادي مثل الموسيقى والأغاني والرقصات التقليدية والعروض الأدائية. وارتفعت الأصوات بمخاوف مماثلة فيما يتعلق بأداء عروض الموسيقى والرقص الفولكلوري في سياق السياحية وما يتطلبه ذلك من أداءها في سياقات مصنوعة. أما بخصوص اتخاذ المؤديين التقليديين لهذه الأداءات كمهنة ووسيلة كسب. فأشارت دراسة (يحي وآخرون 2017م) على سبيل المثال الى إمكانية تأثر النصوص وأشكال الأداء الأصلية في مثل هذا السياق المصنوع. وخلصوا الى أن تحول ممارسة الموسيقى التقليدية الى (مهنة) مع غياب الأسس التي تحكم كيفية التعامل مع هذه الممارسة يهدر الكثير من العناصر الأصيلة المكونة لها (يحي واخرون، 2017، 88).

ويعتبر عرض طقس (ميفليفي سما) Mevlevi Sema Ceremony وهو نوع من الذكر الصوفي يتضمن رقصة الدراويش الدائرية whirling dervish والشهير في مدينتي (قونية) و(إسطنبول) في تركيا أحد الأمثلة على إحداث تغييرات كبيرة في الطقوس لتناسب سياق السياحة. ويعبر طقس (ميفليفي سما) في الأصل عن الرحلة الغامضة لروح الإنسان الصاعدة من خلال العقل والحب حتى بلوغ الكمال. ويشتهر الطقس بأداءاته التي يقوم بها الدراويش الصوفيون في جلابيبهم الواسعة البيضاء بعد صيام موصى به لعدة ساعات. وتتضمن الممارسة الفعلية أداء الدراويش الذي يبدأ بالدوران على القدم اليسرى في لفات قصيرة باستخدام القدم اليمنى لدفع أجسادهم للدوران حول القدم اليسرى. ويصاحب أداء الطقس عزف موسيقى معينة تسمى (عين) استنادًا إلى أربعة أقسام من التراكيب الصوتية والآلات. وقد اعتاد المؤدون على تلقي تدريبات مكثفة في أماكن خاصة على أداء هذا الطقس. حيث يتعلموا عن الأخلاق ومدونات السلوك والمعتقدات من خلال ممارسة الصلاة والانسجام مع الموسيقى الدينية والشعر والتعبير الجسدي. وتقر اليونسكو على موقعها للتراث غير المادي على شبكة الإنترنت بان تسويق هذا الطقس الروحي الديني في صناعة السياحة قاد الى أداءه بشكل أكثر اختصارا واقل تعقيدا بهدف جعله مشهدا جاذبا للسياح. وتضمنت التغييرات أن يتم التركيز على الموسيقى والأغاني أكثر من التركيز على جوانب الطقس الروحية والدينية. وبطبيعة الحال لم يعد الطقس يؤدي في سياقه التقليدي ويتم اختصاره وتبسيطه لتلبية المتطلبات التجارية؛ مما أدى إلى تجريده من جزء كبير من مضامينه ومعانيه الدينية(Unesco, mevlevi sema ceremony, 2008) .

الخلاصة، فقد أشارت الدراسات المذكورة آنفا وغيرها الي انه في إمكان السياحة أن تُعرّض هذا التراث للخطر في حال عدم تقديره. وهو ما يحصل عندما تؤدي الأنشطة التجارية المفرطة إلى تغيير معنى التراث والغرض من وجوده في نظر الجماعة المحلية التي أنتجته على سبيل المثال. وعلى الرغم من أن اليونسكو شجعت السياحة الثقافية وإمكانياتها في الترويج للتفاهم الثقافي عبر رؤية الآخرين في بيئاتهم الطبيعية، فقد أشار تقرير اليونسكو للاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات (2001) الى إن

نتائج هذا الاتجاه في السياحة تبقى (مختلطة). وذلك لان السياحة يمكن أن تؤدى الى إضفاء صفة (الغرابة) على الفوارق الثقافية، مما يختزل أشكال التعبير والممارسات الثقافية في عروض فولكلورية منفصلة عن سياقها الفعلي ومعناها الحقيقي (اليونسكو، التقرير العالمي فى للاستثمار فى التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، 2001). لهذا الأسباب مجتمعة فقد اقترحت هذه الدراسات وغيرها أن تركز أي محاولة للإفادة من الحرف والصناعات الثقافية والفنية المتوارثة على ألا تقوم السياحة بفصل هذه الحرف والصناعات عن سياقها الاجتماعي الأصيل. كما ينبغي مراعاة أن يعتمد توظيف الصناعات التقليدية في السياحة على إيجاد الموازنة الدقيقة بين توظيف التراث وعدم المساس بجوهره الذي يضمن له الديمومة والانسياب والانبعاث والانتقال عبر الأجيال (هياجنة ، 2013، 110). وفيما يخص العروض الأدائية وتوظيف الأغاني والرقصات التقليدية فمن الأفضل دائما اعتماد الطرق التي تضمن أصالتها من أداءها بواسطة مجموعاتها الإثنية. والاهتمام بمراجعة مضامينها وكلماتها وحركاتها الأدائية بواسطة مختصين في التراث، وضمان أن يقدم مع عروضها توضيحات عن بيئاتها الطبيعية وسياقاتها الثقافية. كما أشارت ذات الدراسات الى انه من الضروري أن تحترم الأنشطة المرتبطة بالسياحة، سواء اضطلعت بها الدول أو المنظمات العامة أو الخاصة، صون التراث الثقافي غير المادي وحقوق الشعوب المعنية وتطلعاتها وأمنياتها على النحو الواجب وأن تظل تلك الشعوب هي المستفيدة الرئيسية من جميع هذه الأنشطة.

المقترحات والتوصيات:

(1) إبراز التراث ليصبح جزءاً من الخطط الوطنية للشعوب لحماية ثقافتها وموروثاتها وهويتها الوطنية.
(2) توثيق التراث بصيغ عملية منهجية تستثمر في التكنولوجيا.
(3) الاهتمام بالمهرجانات والفعاليات التراثية والتي تعد جزءاً مهماً في عملية نقل التراث إلى الأجيال القادمة، وتجديده أيضاً، إذ أنها وسيلة مهمة للحفاظ على جوهر الهوية الوطنية، كما تساعد في التعريف بالعادات والتقاليد والموروثات الشعبية وتقديمها للآخر.
(4) تأسيس متاحف متخصصة في العناصر التراثية المحلية.
(5) إحياء الحرف التقليدية التي بدأت في الاندثار.
(6) الترويج للتراث الثقافي غير المادي وتحويله إلى منتج ثقافي ومراعاة الأسس التي أشير اليها سابقا لضمان عدم عزله من سياقه الاجتماعي والثقافي.
(7) تشجيع إقامة الفعاليات الثقافية والمعارض الفنية وتيسير نقل التّراث غير المادي من خلال المنتديات والأماكن المعدّة لعرضه والتّعبير عنه.

(8) تنمية التعاون الثقافي والسياحي بين الدول الصديقة والشقيقة وتبادل الخبرات في مجال تنمية التراث الثقافي غير المادي.

قائمة المراجع والمصادر:

الجابري، محمد عابد،(1997) قضايا في الفكر المعاصر .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الحايس، عبد الوهاب جودة و عبد العزيز، همت محمد يوسف (2017) .ديسمبر.*الصناعات الابداعية وعائداتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمع (رؤية مستقبلية)* .مجلة علوم الانسان والمجتمع ,الجزء الأول. العدد 25.

العبيدي، على احمد محمد .(2018) .اهمية الحفاظ على التراث االثقافي غير المادي فى الموصل .*مجلة دراسات موصلية*.العدد 48

العراقي، على محمد عثمان .(2015) .ثنائية العلاقة بين التراث الثقافي والاقتصاد الابداعي (مراجعة نقدية لمفهوم الصناعات الابداعية) .*مجلة ادوماتو*.العدد 32

الفيل، ندي زهير سعيد . (2018). مايو. *التراث الثقافي غير المادي من الوجهة القانونية: دراسة مقارنة فى ضوء اتفاقية اليونسكو 2003 بشأن صون التراث الثقافي غير المادي*. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الجزء الأول.العدد 3.

اليونسكو .(2001) . التقرير العالمي فى للاستثمار فى التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات.

اليونسكو .(2003) .*اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي* .

اليونسكو .(2008) .*التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة* .

اليونسكو .(بدون تاريخ) .*تحديد وحصر التراث الثقافي غير المادي* .

اوزكيريملي، اوموت .(2013) .*نظريات القومية(مقدمة نقدية)* .ترجمة معين الامام،الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات

ايريك،هوبزبوم. (2013). *الشعوب والقوميات من عام 1780م: المنهج والخرافة والحقيقة*. (ترجمة مصطفي حجاج) ابو ظبي: دار الكتب الوطنية.

بندكت،اندرسون. (2009). *الجماعات المتخيلة: تأملات فى اصل القومية وانتشارها*. (ترجمة ثائر ديب)، دمشق: قدمس للنشر والتوزيع.

دي توليدو،فيرناندو. من التوثيق الى النقل: التأكيد على تطبيق التراث الثقافي المعنوي .(2013) .اوراق الملتقى الدولى الثالث للتراث 18-19 مارس 2009 في: *الترويج للتراث ونقله لاجيال المستقبل: الحكاية الشعبية نموذجا*، ابوظبي: هيئة ابو ظبي للثقافة والسياحة.

عواج، سامية . (2019). *التراث المادي واللامادي ودور الاعلام فى الحفاظ عليه وتثمينه. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية*.العدد 22.

عبد المجيد، عطار & بوربعين، وهيبة (2018) .ديسمبر .*دور التراث الثقافي فى تحقيق التنمية السياحية المستدامة .مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية*.العدد 3 .

النهار، عمار محمد، (2018). يوليو. *التراث الثقافي غير المادي والية فهم اليونسكو 2003 من اجل تحقيق تنمية مستدامة. مجلة دراسات تاريخية*. العدد 137.

معلا، طلال .(2017) .*التراث الثقافي غير المادي تراث الشعوب الحي* .دمشق: مركز دمشق للابحاث والدراسات.

هياجنة، هاني فيصل .(2011) .التراث غير المادي والتنوع الثقافي .*مجلة انباء*. العدد 31.

هياجنة، هاني فيصل .(2013) .نقل التراث الثقافي في الأردن الى الأجيال القادمة. اوراق عمل الملتقى الدولى الثالث للتراث 18-19 مارس 2009 .في: *الترويج للتراث ونقله لاجيال المستقبل: الحكاية الشعبية نموذجا*. اعداد واشراف ناصر على الحميرى وإسماعيل على الفحيل. ابو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والسياحة.

يحي، سليمان واخرون .(2017) .*توظيف الفولكلور فى تنمية السياحة فى السودان* .الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية.

Dorson, R. (1972). *Folklore and Folklife.* Chicago: University of Chicago Press

Dorson, R. (1978). *Folklore in the Modern World.* London: MoutonPublishers

Unesco. (2008). *mevlevi sema ceremony.* Retrieved from https://ich.unesco.org/en/RL/mevlevi-sema-ceremony-00100.

Wilson, W. (1973). Herder: Folklore and Romantic Nationalism. *Journal of Popular Culture, volume 6. No. 4.*